الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

أ.مدياني محمد[1]

جامعة أحمد دراية– ادرار

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة بعض مؤشرات قياس التنافسية الدولية، وكذا تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل تطور التدفقات الواردة منه، ومحاولة معرفة مدى مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني. وحيث خلصت الدراسة إلى أن الجزائر لم تستفد من هذه التدفقات في تحسين مستوى رفاهية الأفراد نتيجة ضعف ارتقاء سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الدولية، مناخ الاستثمار، بيئة الأعمال، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract :

This study attempts to examine the competitiveness of the Algerian economy through some international indicators. It also tackles the issue of foreign direct investment in Algeria by analyzing the inflows and the extent to which the FDI inflows contribute to increase the competitiveness of the Algerian economy.

The paper concludes that Algeria has not benefited from these inflows in improving the individuals' welfare. This is due tovague investment policies.

***Keywords*:** International Competitiveness, Investment Climate, Business Environment, Foreign Direct Investment.

[1]- Mediani_mohamed@yahoo.fr

مقدمة:

تتسم بيئة الأعمال الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول، وذلك للدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإستثمارية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل وتعزيز قواعد الانتاج وزيادة القدرات التصديرية، وبالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

والجزائر منذ بداية التسعينات، تحاول خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ العديد من الاجراءات التي تمهد وتشجع استقطاب رؤوس الاموال الأجنبية. ويأتي هذا الاهتمام في ظل ضوء ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من قصور في الموارد التمويلية المحلية وضعف مستوى التقدم التقني، حيث حالت هذه المشاكل دون الرقي بالتنافسية الاقتصادية للجزائر واستكمال برامج التنمية الاقتصادية عموماً.

وبناءاً على ما سبق يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

- ما هو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر؟
- ما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري؟

ترتكز الدراسة على الفرضيتين الأساسيتين التاليتين:

- أدى عدم توافر المناخ الملائم إلى تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.
- إن هناك علاقة ترابط وثيقة بين عملية رفع القدرة التنافسية وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

تنبع أهمية البحث في معالجته لموضوع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، من خلال الدور الذي تلعبه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في تنمية

الاقتصاد الوطني؛ الذي ينتج عنه زيادة القدرة التصديرية، وبالتالي الرفع من القدرة التنافسية الدولية.

ولمعالجة هذا الموضوع، تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولاً: التنافسية الدولية: مفهومها ومؤشرات قياسها.

ثانياً: تحليل وتقييم القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.

ثالثاً: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رابعاً: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول: التنافسية الدولية: مفهومها ومؤشرات قياسها.

لقد بات في الوقت الراهن النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية مصدر انشغال عميق بأكثر من أي وقت مضى لدى قاداتها ولدول العالم ككل، وانصب الإهتمام بدرجة أكبر على الدور المحوري الذي يجب أن تؤديه عملية رفع القدرة التنافسية في النهوض باقتصاداتها، وذلك من خلال حجز الحصص في الأسواق الدولية والحصول على أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية نتيجة الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي.

وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنافسية يعتبر مسألة في غاية الأهمية؛ لأن تحديد جوانب وأسس هذه المسألة ومجالاتها ومؤشرات قياسها وكيفية قراءتها وتحليلها يشكل أساساً لمتخذي القرار في صياغة السياسات الاقتصادية، والشركات المتعددة الجنسية في توجيه نشاطاتها ورؤوس الأموال، وقطاعات الأعمال وإدارتها وكذلك الباحثين في تحليل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: مفهوم التنافسية

يتداخل مفهوم التنافسية في الفكر الاقتصادي مع مجموعة من المفاهيم الأخرى، من بينها النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، ويختلف هذا المفهوم باختلاف القطاع؛ فمفهومها على مستوى المؤسسة يختلف عن مفهومها

على مستوى القطاع، ويختلف عن مفهومها على مستوى الدولة، وعليه نأخذ التعريفات الموالية حسب مجال الدراسة.

1- مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة:

يمكن تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة بأنها: " القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في الأسواق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع انتاجية عناصر الانتاج الموظفة في العملية الانتاجية".[1]

كما أنها:" قدرة المؤسسة على انتاج منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تساوي أو أقل من أسعار منافسيها، وبأخذ مواقع تنافسية تسمح لها باكتساب أداء اقتصادي عالي ولمدة طويلة".[2]

من خلال التعريفين، يمكن القول أن تنافسية المؤسسة ترتكز على أربعة معايير أساسية هي[3]: الربحية، التميز، التفوق أو المساهمة في التجارة الدولية والمساهمة في النمو المتواصل، وعليه فالمؤسسة ذات القدرة التنافسية هي المؤسسة التي تحقق المعايير الأربعة معاً مع استمرار احتفاظها بهذه العناصر في بيئة تنافسية دولية.

2- مفهوم التنافسية على مسوى القطاع:

تُعرَّفُ التنافسية على مستوى القطاع بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة أعمال تتماشى مع التطورات الاقتصادية وضمن

---

[1]- وديع محمد عدنان، **محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الاسواق الدولية**، بحوث ومناقشات، تونس 19-21 جوان، 2001، ص122.

[2]- عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص115.

[3]- منى الجرف، **مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها مسح مرجعي**، أوراق اقتصادية، العدد 19، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص16.

آليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة الى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.

ويرى البعض أن تنافسية القطاع تظهر من خلال قدرته على المنافسة بمنتجاته في الأسواق الوطنية والدولية، سواء من خلال السعر المنخفض أو الجودة العالية التي تلائم الأذواق العالمية، استنادا إلى معدلات مرتفعة من الانتاجية وأنشطة فعالة للتجديد والابتكار بما يساهم في زيادة مستوى المعيشة باضطراد[1].

3- مفهوم القدرة التنافسية على مستوى الدولة:

أخذ هذا المفهوم اهتمام المنظمات والهيئات الاقتصادية المعنية بإدارة الأعمال الدولية، وكذا اهتمام الكتاب الاقتصاديين، وهو الأمر الذي نلحظه من خلال تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم التنافسية على مستوى الدولة، نذكر منها ما يلي:

- عرَّف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) التنافسية بأنها: "العوامل التي تُمكن الاقتصادات الوطنية من تحقيق النمو المستدام والازدهار بعيد المدى"[2].

- عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تنافسية الدولة بأنها: "قدرة الاقتصاد على القيام، في ظل ظروف السوق الحرة والعادلة، بانتاج السلع والخدمات التي تلبي معايير الأسواق الدولية، مع القيام في الوقت في الوقت نفسه بحفظ وزيادة مستويات الدخل الحقيقي للمواطنين على المدى الطويل"[3].

- وعرَّف المعهد للتنمية الادارية (IMD) التنافسية بأنها: "أداة تحلل كيفية قيام الدولة أو الشركة بإدارة مجموع قدراتها لتحقيق الازدهار أو الربح"[4].

---

[1]- طارق نوير، **دور الحكومة الداعم للقدرة التنافسية: حالة مصر**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص4.

[2]- مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية الاسكندرية، ط1، 2011، ص27.

[3]- أسامة عبد الحميد، **القدرة التنافسية لاقتصادات التعاون الخليجي**، المجلة العراقية، المجلد الثاني، العدد5، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد 2003، ص4.

[4]- حيان أحمد سلمان، **جدلية التنافسية الصناعية وجوهرها ومؤشراتها في الاقتصاد السوري**، الاقتصادية الالكترونية، العدد423، دمشق، 2009، ص01.

- أما المعهد العربي للتخطيط (API) فيعرف التنافسية بأنها: "الأداء الحالي والكامن للاقتصاد في اطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمنافسة من قبل الاقتصادات الأجنبية"[1].

أما فيما يتعلق بالتعاريف التي أطلقها الاقتصاديون على التنافسية فهي متعددة، نذكر منها:

- تعريف مايكل بورتر للتنافسية بأنها: "معدل الانتاجية الذي تستغل به الدولة مواردها البشرية والمالية والطبيعية، وتحدد الانتاجية مستوى المعيشة في الدولة أو الأقليم المعني"[2].
- أما داني رودريك فيعرف الاقتصاد التنافسي بأنه الاقتصاد الذي يقدر على الاندماج بنجاح في السوق العالمي[3].

من خلال مما سبق، يمكن تلخيص التعاريف التي تتناول بالتحليل التنافسية الدولية في اتجاهين: الأول؛ يهتم بتحليل الأداء الكلي لاقتصاد الدولة المعني بالتحليل مقارنة بغيرها من الدول المنافسة لها؛ والذي يعبر عن مستوى المعيشة ومتوسط دخل الفرد ومعدل نموه، والثاني؛ يُعنَى بقياس أداء الدولة في التجارة الخارجية ومدى قدرة الدولة المعنية على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثانياً: مؤشرات قياس التنافسية الدولية.

تكفُل مؤشرات قياس التنافسية الدولية معلومات مهمة تساعد على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، كما أنها تقدم تحليلاً نظرياً دقيقاً لكل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي للدول. وتتعدد هذه المؤشرات لتشمل مؤشرات جزئية ومؤشرات مركبة؛ والتي توضح في مجملها أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول، نذكر منها:

---

[1]- مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص28.

[2]- نفس المرجع، ص29.

[3]- محمد وديع عدنان (محرر)، **القدرة التنافسية وقياسها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد24، 2003، ص5.

1- **المؤشرات الجزئية:** وتتمثل في: نمو الانتاجية والدخل الحقيقي للفرد، سعر الصرف، رصيد الحساب الجاري، وتركيب الصادرات والحصة السوقية[1].

2- **المؤشرات الموسعة:** هناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية تُعد دورياً تقارير عن التنافسية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم، ومن هذه المنظمات والهيئات (المعهد الدولي للتنمية الإدارية، المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي، المعهد العربي للتخطيط،....). نكتفي بذكر مؤشرات البنك الدولي؛ والذي يعتد سلسلة من المؤشرات الكلية التي تعكس خصائص البيئة المحلية ومدى دعمها للقدرة التنافسية، وقد تم تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي:

أ- قدرة الاقتصاد الكلي على سرعة الحركة Agility: تعكس سرعة استجابة الاقتصاد ومستوى أدائه للتطورات في التغيرات الكلية؛ وتشير هذه المجموعة من المؤشرات إلى قدرة المؤسسات على الاستجابة السريعة للتغيرات في أحوال السوق المحلي والعالمي؛ والتي يعكسها الأداء الاقتصادي بصفة عامة والأداء التصديري على وجه الخصوص، ومن أبرز المؤشرات هي:

- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة نمو الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي.

ب- القدرة على التعويل أو الاعتماد على الاقتصاد الوطني Reliability: توضح هذه المؤشرات مدى القوة والثقة في الاقتصاد القومي ومدى قوة الشركات

[1]- نيفين حسيت شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2010، ص47.

والمؤسسات في الدولة على العمل المتواصل في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين والمخاطرة؛ وأهم هذه المؤشرات:

- المستوى العام للأسعار.
- إجمالي الدين العام.
- نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- حجم المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ت- قدرة الاقتصاد على الترابط مع البيئة المحيطة Networking: وهي قدرة الاقتصاد على الترابطات القائمة بين الأسواق المحلية والدولية والتفاعل مع المتغيرات الدولية ومصادر المعلومات والتكنولوجيا التي تعكسها المؤشرات التالية:

- مؤشرات النقل والموصلات
- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- عدد الخطوط الهاتفية المتوفرة وكفاءتها.
- نسبة الفاقد في الشبكات الكهربائية ومدى تحسنها عبر الزمن.

المحور الثاني: تحليل وتقييم القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.

يعتمد تحليل القدرة التنافسية على نوعين من المؤشرات، الأولى مؤشرات جزئية تعتمد على معايير ومتغيرات كمية، والثانية مؤشرات مركبة يتم الحصول عليها من خلال تجميع المؤشرات الجزئية.

أولاً: واقع تنافسية الاقتصاد الوطني حسب بعض المؤشرات الجزئية.

إن أهم المؤشرات المقترحة لقياس التنافسية دولة ما، هي تلك المتعلقة بنمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية، أو النتائج التجارية للدولة.

1- تطور معدل الدخل الفردي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012):

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن معدل دخل الفرد الجزائري عرف تراجعا طوال الفترة (1990-1999)؛ إذ بلغ أقصاها نحو (-15.88%) عام 1991 بسبب تراجع قيمة الدينار الجزائري، وبعدها عرف تحسنا كبيرا خلال الفترة (2000-2012) حيث تجاوز أعلى معدل نمو سنوي (20%) عام 2005. وتقترن زيادة معدل دخل الفرد الجزائري في هذه الفترة بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية.

الشكل رقم (02): تطور معدل الدخل الفردي في الجزائر (دولار)

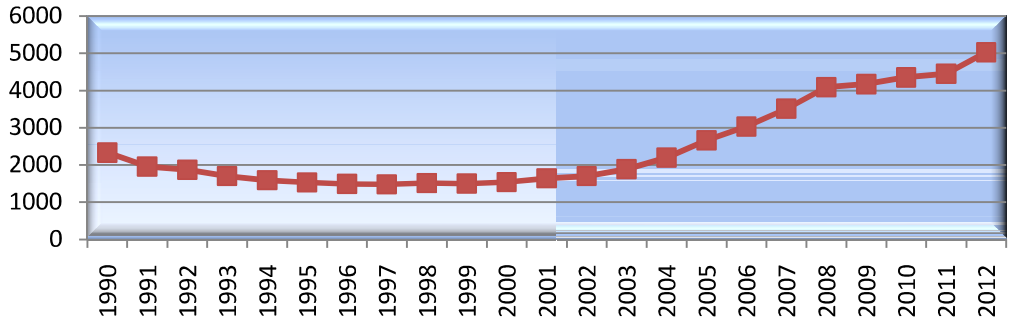

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق

2- تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2012):

يشير الشكل رقم (03) والمتعلق بتطور صادرات وواردات الجزائر إلى تفوق الصادرات على الواردات (فائض تجاري)، كما بلغ متوسط نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي نحو 34.39%، وبلغ متوسط نسبة الواردات 25.39% ، وحيث أن ارتفاع نسبة (الواردات والصادرات)من الناتج المحلي

الاجمالي إلى (21%، 25%) فأكثر تعد مؤشراً على الانفتاح التجاري[1]، وعليه يمكن القول أن الجزائر تعد منفتحة على العالم الخارجي، بيد أن هذا الانفتاح يرتكز في سلعة تصديرية واحدة (النفط وبعض الخامات الأخرى) أو عدد قليل جدا من السلع، وهو ما يعرض إيرادات الجزائر لتقلبات كبيرة، بسبب تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولهذا يمكن القول أن ارتفاع رصيد الميزان التجاري غير ذي دلالة حقيقية بالنسبة لتنافسية الاقتصاد الوطني ككل.

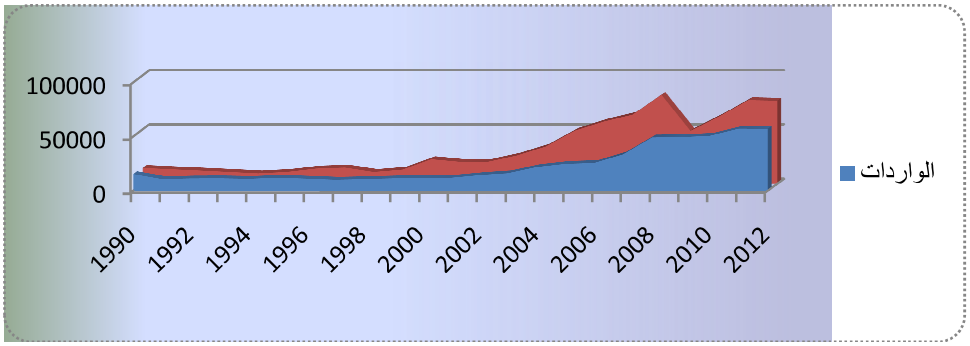

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق

ثانياً: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمية.

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلاً لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصاداتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 تقدما لمرتبة الجزائر التنافسية بـ 21 مركزا، لتحتل المرتبة 79 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 100 من بين 148 دولة خلال عام 2013-2014، والمرتبة 110 من بين 144 دولة خلال عام 2012-2013. والجدول رقم (01) يبين ترتيب

[1]- Hollis Chenery, Sherman Robinson and Moshe Syrquin, Idustrialization and Growth: A Comparative Study, New York, Oxford University Press,2008, p21.

الجزائر في تقريري التنافسية العالمية للفترتين (2013-2014 و 2014-2015) وفق الـ12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية، كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (01): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2013-2014 و 2014-2015

المحاور الرئيسية	ترتيب الجزائر حسب تقرير 2013-2014		ترتيب الجزائر حسب تقرير 2014-2015		فرق الأداء
	الترتيب (1-148)	النقاط (1-7)	الترتيب (1-144)	النقاط (1-7)	
تصنيف التنافسية الإجمالي	**100**	**3.8**	**79**	**4.1**	**21↑**
المتطلبات الأساسية	**92**	**4.3**	**65**	**4.6**	**27↑**
1- مؤشر المؤسسات	135	**3.0**	101	3.4	**34↑**
2- مؤشر البنية التحتية	106	**3.1**	106	3.1	**00**
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	34	**5.5**	11	6.4	**23↑**
4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	92	**5.4**	81	5.6	**11↑**
معززات الكفاءة	**133**	**3.2**	**125**	**3.3**	**08↑**
5- مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	**3.5**	98	3.7	**03↑**
6- مؤشر كفاءة سوق السلع	142	**3.2**	136	3.5	**06↑**
7- مؤشر كفاءة سوق العمل	147	**2.9**	139	3.1	**08↑**
8- مؤشر تطور الأسواق المالية	143	**2.6**	137	2.7	**06↑**
9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	136	**2.5**	129	2.6	**07↑**
10- مؤشر حجم السوق	48	**4.4**	47	4.4	**01↑**
عوامل تطور الإبداع والابتكار	**143**	**2.6**	**133**	**2.9**	**10↑**
11- مؤشر مدى تطور بيئة	144	**2.9**	131	3.2	**13↑**

الأعمال					
12- مؤشر الابتكار	141	**2.4**	128	2.6	**13↑**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports: 2013-2014, pp: 102-103 and 2014-2015, pp: 106-107

ومن خلال بيانات الجدول رقم(01) فإن النتائج تشير إلى[1]:

أ- ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية: نلاحظ من هذا الجدول أن الجزائر سجلت تقدما قدر بـ 27 مركزا عن عام 2013-2014، والفضل في ذلك يعود إلى التقدم المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة عام 2014- 2015، والتي نبرزها فيما يلي:

- **مؤشر المؤسسات:** حسب هذا المؤشر فإن أداء الجزائر قد قفز بـ 34 مركزا مقارنة بترتيبها في التقرير السابق الصادر عام 2013-2014، ويعود ذلك إلى تقدم أغلب المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها مؤشر الانفاق الحكومي؛ والتي أصبح ترتيب الجزائر فيه خلال التقرير الأخير74، حيث تقدم ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر الفرعي بـ 27 مركزاً.

- **مؤشر البنية التحتية:** احتلت الجزائر المركز 106 من 144 حسب هذا المؤشر وهو نفس المركز الذي احتلته في تقرير2013-2014، ويعزى هذا الضعف بشكل رئيسي إلى التراجع المسجل في مؤشر جودة البنية التحتية الشاملة؛ والذي احتلت فيه الجزائر المركز 102 في حين كانتفي المركز 89 عام 2013-2014، وكذلك التراجع الطفيف في مركز الجزائر حسب المؤشر الفرعي لجودة الطرقات والذي قدر بـ 08 مراكز، ليحقق المركز 107 عام 2014-2015.

[1] لمزيد من التوضيح أنظر: The Global Competitiveness Report, 2013-2014, p:103, Report, 2014-2015, p:107.

- **مؤشر الاقتصاد الكلي:** الملاحظ أن هناك تحسنا كبيراً في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة 34 خلال 2013-2014 إلى المرتبة 11 عام 2014-2015، وهذا بعد أن سُجل تقدما في كل المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.

- **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** فيما يخص مؤشر الصحة والتعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، فقد احتلت الجزائر المركز 81 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تحسنا طفيفا مقارنة بالمركز الـ 92 التي احتلته في تقرير 2013-2014؛ حيث تقدمت بـ11 مركزا، وهذا يعود إلى التحسن المسجل في المؤشرات الفرعية كمؤشر الوقاية من الأمراض الفتاكة.

ب- ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة: لقد تقدمت الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 08 مراكز حيث كانت في المركز الـ133 خلال العام 2013-2014 لتنتقل إلى المركز الـ125 خلال عام 2013-2014، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كليا على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تحسناً؛ وهي كما يلي:

- **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت الجزائر في هذا المؤشر المركز 98 مقارنة بالمركز 101 في عام 2013-2014 متقدمة بـ03 مراكز، وهذا رغم التراجع الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر الالتحاق بالتعليم الثانوي والذي تراجعت الجزائر فيه بـ 15 مركزا لتحتل المركز الـ46 ضمن الدول المشاركة في التقرير.

- **مؤشر كفاءة سوق السلع:** في هذا المؤشر لم تتقدم الجزائر إلا بـ 06 مراكز أي المركز 136 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير؛ وهي في مرتبة متدنية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وبذلك تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، فقد تراجع مركز الجزائر في بعض المؤشرات الفرعية

كمؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع والذي تراجعت فيه بـ 04 مراكز لتحل المركز الـ 101.

- **مؤشر كفاءة سوق العمل:** حسب هذا المؤشر سجلت الجزائر تحسنا طفيفا قدر بـ 08 مراكز عن العام 2013-2014 وحلت بذلك في المركز 139، وهذا يعود إلى التحسن المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مؤشر الأجور والإنتاجية حيث حقق تقدم بـ 17 مراكز لتحتل المرتبة 123 مقارنة بالمرتبة 140 في العام 2013-2014.

- **مؤشر تطور الأسواق المالية:** احتلت الجزائر المرتبة 137 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير متقدمة بذلك بـ 06 مراتب عن ترتيب عام 2013-2014، وذلك بعد التقدم في بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر التمويل في سوق الأسهم 133 متقدمة بـ 08 مراكز ومؤشر سهولة الحصول على القروض بـ 14 مركزا ليحل في المركز 72، وفي مؤشر توفر رأس المال البشري بـ 15 مركزا ليحل في المركز 108 خلال 2014-2015. وبالتالي فهي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لمؤشر تطور الأسواق المالية؛ وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.

- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** حقق ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية تقدماً بـ 07 مراكز عن عام 2013-2014 لتحتل المركز 129، حيث يرجع ذلك إلى التحسن في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا أين قفزت بـ13 مركز لتحتل المركز 115 بدلاً من 128 عام 2013-2014.

- **مؤشر حجم السوق:** تحتل الجزائر المركز الـ47 من بين 144 دولة في تقرير عام 2014- 2015، وعليه يمكن القول أن حجم السوق الجزائري يعتبر

من بين المحفزات على الاستثمار؛ لذا يجب تشيع التصدير لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية وذلك لمحدودية السوق المحلية.

جـ – ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار: لقد عرف ترتيب الجزائر حسب هذه المجموع تقدماً بـ 10مراكز مقارنة بترتيب العام 2013-2014؛ لتحتل بذلك المركز 133 من بين 144 مشاركة في التقرير، ورغم ذلك تبقى الجزائر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر.

– **مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:** جاءت نتائج الجزائر متواضعة جداً في جميع مكونات هذا المؤشر رغم التقدم بـ 13 مركز لتصل إلى المرتبة 131 في الترتيب العام لهذا المؤشر.

– **مؤشر الابتكار:** سجل مؤشر الابتكار تحسنا بـ 13 مركزا ليسجل المرتبة 128 من بين 144 خلال عام 2014-2015 مقارنة بترتيب عام 2013-2015 والذي كان 141 من بين 148 دولة، حيث سجلت مؤشراته الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير تقدما بـ 09 مراكز ليسجل المركز 137 وكذلك مؤشر القدرة على الابتكار بـ 04 مراكز ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي بـ 06 مراكز ليسجلا المركز 143 و127 على التوالي خلال عام 2014-2015؛ مما يدل على ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة عوامل تطور الابداع والابتكار.

كما كشف هذا التقرير الذي يعد أبرز مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية في العالم أن ترتيب الاقتصاد الجزائري تحسن بفضل الوضعية الاقتصادية الكلية المتينة، واستند هذا الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الاقتصادي الكلي والذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 11 من بين 144 دولة شملها التقرير، كما احتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا من حيث حجم السوق وساهم أيضا في تحسين مرتبة الجزائر الأداء الجيد لقطاع التربية والتعليم

وكذا الصحة، لاسيما فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الفتاكة كالمالاريا وداء فقدان المناعة المكتسبة. غير أن التقرير شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية، حيث جاءت الجزائر في المرتبة الـ 133 من حيث وفرة الخدمات المالية والـ 133 من حيث متانة البنوك والـ 72 من حيث سهولة الحصول على القروض، كما أوصى التقرير بمراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الجزائري وزيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية كشروط ضرورية لوضع البلاد في سكة التنمية الأكثر استدامة. وفي هذا السياق صنف التقرير الجزائر في المرتبة 136 في مجال فعالية سوق السلع بالنظر لعدة عوامل منها ضعف كثافة المنافسة المحلية وتعقد الإجراءات لإطلاق مشاريع، كما احتلت الجزائر المرتبة 106 من حيث المنشآت القاعدية في الوقت الذي يشير فيه التقرير إلى رداءة نوعية الطرقات (المرتبة 107) والموانئ (المرتبة 117) ومنشآت النقل الجوي (المرتبة 128)، كما صُنفت الجزائر في المرتبة 128 وفقا لمؤشر الابتكار بالرغم من وفرة العلماء والمهندسين (المرتبة 61)، واعترف التقرير بصعوبة الإجراءات لإطلاق مشاريع اقتصادية بالجزائر.

المحور الثالث: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

يعتبر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً جيداً لمعرفة تقدير وتقييم المستثمرين الأجانب لمناخ الاستثمار في كل دولة، لذلك يمكن أن نكتفي بعرض تطور حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2012) بالمليون دولار

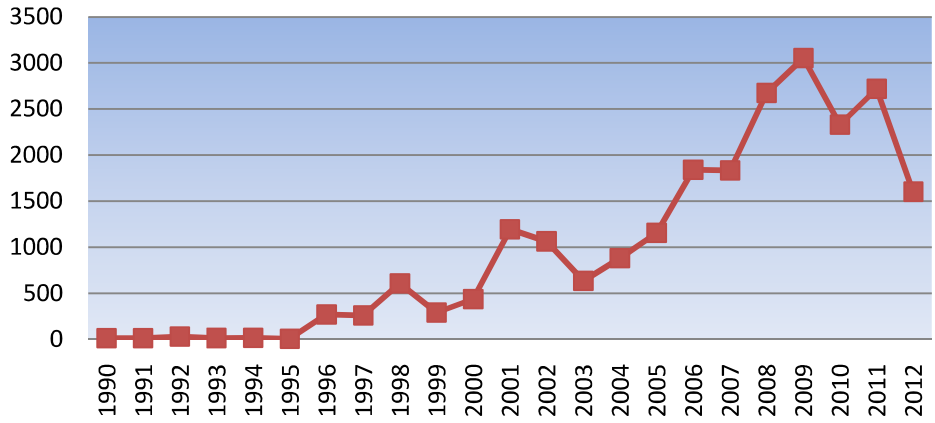

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق(01)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الورادة إلى الجزائر شهدت تذبذبات نتيجة لتعاقب الاوضاع والظروف التي مرت بها الجزائر خلال بداية التسعينات، مما جعل هذه التدفقات تكون ضعيفة جدا نتيجة للأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر منذ جوان 1991؛ بحيث هزت من ثقة المستثمر الأجنبي وزادت من معدل الخطر السياسي، لتسجل بعد ذلك مستويات قياسية خلال الفترة (1996-2001)، أولها في عام 1998 بتدفق بلغ (607) مليون دولار وثانيها في عام 2001 بلغ (1196) مليون دولار، وهذا راجع إلى دفع القسط الأول من الرخصة الثانية للهاتف النقال من قبل شركة أوراسكوم تيليكوم (Orascom Alg Télécom). ثم انخفضت هذه التدفقات لتصل إلى أدنى قيمة لها بلغت (634) مليون دولار عام 2003، بسبب انخفاض في مشاريع قطاع الطاقة[1]، ثم عادت لترتفع بشكل مستمر لتصل إلى أعلى قيمة لها

[1]- بوابة الوزارة الأولى، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1999-2008)، ص14، نقلا عن الموقع:
http://www.premier-ministre.gov.dz .....(25/09/2014)

خلال الفترة (1990-2012) بلغت (3053) مليون دولار عام 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم، بحيث سجل (09) من بين (10) أكبر المشاريع المعلنة لهذا العام[1]. وبعد ذلك عرفت الجزائر انكماشا في قطاع المحروقات مما أثر سلبا على مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة.

المحور الرابع: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

كما أسلفنا سابقاً أن أهم المؤشرات الجزئية المقترحة لقياس تنافسية دولة ما هي تلك المتعلقة بنمو الدخل الحقيقي للفرد أو النتائج التجارية. ولهذا سنحاول في هذا الجزء من البحث معرفة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري والمعبر عنها بمتوسط دخل الفرد ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

توجد في أدبيات البحث العديد من المقالات التي تربط بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وأهم هذه المجالات ما يعرف بنظرية النمو الداخلي، والتي بينت وجود علاقة ترابط بين المتغيرين من خلال الآثار الجانبية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية، يتم ذلك عن طريق زيادة إنتاجية الشركات المحلية وذلك باستخدامها لتقنية متطورة تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية أو زيادة الإنتاجية بعامل التقليد والمحاكاة وغيرها من الطرق[2].

---

[1] -ANIMA « **investissements directs étrangères et partenariats vers les pays méd. en 2009** » investir en méditerranée, étude N14, avril 2010, p38 . sur le site : http://www.ammaveb.org/uploads/bases/document/AIN_IDE_partenariats-2009_fr_6-05-2010.pdf ... (consulté le :27/09/2014).

[2]- مجدي الشرويجي، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي لدول MINA**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول اشكالية النمو الاقتصادي في دول MINA، 14-2005/11/15، فندق الأوراسي الجزائر، ص15.

لتقدير حجم وطبيعة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي نستعمل أسلوب التحليل الاحصائي القياسي، وبناءً على العديد من الدراسات التي تناولت هذا الأثر في الدول النامية[1]، نعتمد الصيغة التالية:

$$RI = F(FDI, S, E)$$

حيث: RI: متوسط دخل الفرد الحقيقي FDI: الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

S: رأس المال المحلي.

E: العمالة في المشاريع الأجنبية.

اعتماداً على البيانات الواردة في الملحق رقم (01)، وبالاستعانة ببرنامج (Eviews8)، ثم تطبيق عدة نماذج انحدار لدراسة العلاقة بين المتغيرات السابقة، وقد توصلنا إلى النموذج اللوغاريتمي للتعبير عن هذه العلاقة، وبعد عدة محاولات ثم ابعاد متغير العمالة في المشاريع الأجنبية لعدم معنويته احصائيا كانت نتائج الانحدار ممثلة في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): نتائج تحليل انحدار دالة الدخل الفردي الحقيقي.

Dependent Variable: LRI
Method: Least Squares
Date: 02/10/15 Time: 14:04
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI	-0.082988	0.021498	-3.860256	0.0010
LS	0.687834	0.058487	11.76038	0.0000
C	3.854501	0.290934	13.24871	0.0000

R-squared	0.916085	Mean dependent var	7.725598
Adjusted R-squared	0.907693	S.D. dependent var	0.427420
S.E. of regression	0.129859	Akaike info criterion	-1.123633
Sum squared resid	0.337265	Schwarz criterion	-0.975525
Log likelihood	15.92178	Hannan-Quinn criter.	-1.086384
F-statistic	109.1681	Durbin-Watson stat	1.146316
Prob(F-statistic)	0.000000		

[1]- عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2012، ص294.

المصدر: من اعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار الاجنبي المباشر ورأس المال المحلي يفسران التغير في الدخل الفردي بنسبة تتجاوز 90%، وأن النموذج معنوي بدرجة ثقة 95% حيث جاءت القيمة الاحتمالية لاحصاءة فيشر أصغر من 0.05، بالإضافة الى أن كل المعلمات المقدرة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، كما أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية مثل الارتباط الذاتي للأخطاء بناءا على قيمة Durban–Watson، والتعدد الخطي.

الجدول رقم (03): بواقي انحدار دالة الدخل الفردي الحقيقي.

المصدر: من اعداد الباحث، باستخدام برنامج Eviews8

كما نلاحظ أن رأس المال المحلي له تأثيرا ايجابيا على متوسط دخل الفرد؛ حيث زيادة رأس المال المحلي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة دخل الفرد بنسبة 0.86%. في حين كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً سلبياً على متوسط دخل الفرد، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع متوسط دخل الفرد بنسبة 0.08%، مما يعني أن دخول الشركات الأجنبية يؤدي إلى خروج

الشركات الوطنية من السوق بفعل المنافسة غير المتكافئة، كما أن قيام الشركات الأجنبية بتحويل أرباحها إلى الخارج أدى ذلك إلى الحد من جهود التنمية في الجزائر مما أثر سلبا على دخل الفرد الجزائري.

خاتمة:

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهماً في تنمية القدرات التنافسية لاقتصادات الدول، خاصة النامية منها، كونها مصادر تمويلية بديلة عن المديونية، لكن يتطلب هذا توفير مناخ ملائم لجذب تلك الاستثمارات. والجزائر كإحدى الدول النامية والتي تصنف ضمن الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة، يتوجب عليها اجراء الإصلاحات الضرورية لذلك، وجعلها تصب في تطوير المؤسسات الاقتصادية وتوجيهها نحو التصدير بما ينعكس مستقبلاً على نمو الدخل الحقيقي للأفراد وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

ومن خلال هذه الدراسة؛ فإن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

– التنافسية هي قدرة الدولة على توفير بيئة ملائمة تستطيع المؤسسات والشركات العاملة فيها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، وتُمكنها من تحقيق انتاجية أعلى، وما يشكل جذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية.

– رغم ما حققه الاقتصاد الجزائري من نتائج ايجابية حسب تقرير التنافسية العالمي لعام 2014–2015 في المؤشرات الخاصة بتوازن الاقتصاد الكلي، إذ تأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي (المركز 79 عالمياً)، وكذلك في مجموعة المتطلبات الأساسية (المركز 65)، لكن لا تزال في رتب متأخرة جداً في مجموعة معززات الكفاءة ومجموعة عوامل تطور الابداع والابتكار.

– وبالرغم من الجهود المبذولة لترقية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية يبقى ضئيل جداً مقارنة بالإمكانيات التي يتوفر

عليها الاقتصاد الوطني؛ مما جعل عدم الاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

على ضوء هذه النتائج يمكننا صياغة بعض التوصيات؛ وهي:

– يجب الاقتداء بالدول الناجحة في مجال التنافسية، كما يجب انشاء مجلس وطني للتنافسية يهتم بصياغة السياسة الاقتصادية بالتعاون مع الهيئات المحلية والدولية المختصة في هذا المجال.

– توفير المناخ الملائم للمستثمر المحلي والأجنبي من خلال وضع سياسة شاملة تراعي المتطلبات التنموية للبلاد واهتمامات المستثمر الأجنبي.

قائمة المراجع:

– أسامة عبد الحميد، **القدرة التنافسية لاقتصادات التعاون الخليجي**، المجلة العراقية، المجلد الثاني، العدد5، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد 2003.

– حيان أحمد سلمان، **جدلية التنافسية الصناعية وجوهرها ومؤشراتها في الاقتصاد السوري**، الاقتصادية الالكترونية، العدد423، دمشق، 2009.

– وديع محمد عدنان، **محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الاسواق الدولية**، بحوث ومناقشات، تونس 19–21 جوان، 2001.

– وديع محمد عدنان (محرر)، **القدرة التنافسية وقياسها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد24، 2003.

– منى الجرف، **مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها مسح مرجعي**، أوراق اقتصادية، العدد 19، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

– مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية الاسكندرية، ط1، 2011.

– مجدي الشرويجي، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي لدول MINA، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول اشكالية النمو الاقتصادي في دول MINA، 14–2005/11/15، فندق الأوراسي الجزائر.

– نيفين حسيت شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2010.

- عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2012.
- طارق نوير، **دور الحكومة الداعم للقدرة التنافسية: حالة مصر**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- بوابة الوزارة الأولى، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1999-2008)، نقلا عن الموقع:

http://www.premier-ministre.gov.dz …..(25/09/2014)

- ANIMA « investissements directs étrangères et partenariats vers les pays méd. en 2009 » investir en méditerranée, étude N14, avril 2010, p38 . sur le site : http://www.ammaveb.org/uploads/bases/document/AIN_IDE_partenariats-2009_fr_6-05-2010.pdf ...
- Hollis Chenery, Sherman Robinson and Moshe Syrquin, Idustrialization and Growth: A Comparative Study, New York, Oxford University Press,2008.
- The Global Competitiveness Report, 2013-2014, p:103, Report, 2014-2015.

الملحق رقم (01): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة (1990-2012) الوحدة: 10^9 دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الاجمالي	47	46.16	45.43	44.44	43.96	45.63	47.5	48.03	50.48	52.09	53.39	54.52	57.09	60.97	64.14	67.39	70.83	74.93	76.72	78.56	81.7	112.5	133.4
الدخل الفردي(دولار)	2330	1960	1870	1700	1590	1530	1490	1480	1510	1500	1540	1640	1700	1890	2200	2660	3030	3510	4090	4170	4350	4450	5020
الادخار المحلي	16.7	17	15.6	13.6	11	11.5	15.1	15.4	13.1	15.4	24.2	22.8	23.2	30.5	40.5	56	65.4	74.7	99.66	70.32	85.63	86.33	87.21
الاستثمار المحلي	15.8	11.7	12.7	13.8	11.6	11.4	11.7	11	12.4	11.8	11.3	12.4	13.9	16.3	20.5	22.8	26.7	34.5	65.21	69.9	70.51	75.67	79.35
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.012	0.011	0.030	0.013	0.015	0.005	0.270	0.260	0.606	0.292	0.438	1.196	1.065	0.634	0.882	1.156	1.841	1.834	2.675	3.053	2.331	2.720	1.602
العمالة في الاقتصاد (10^3)	4516.3	4538.3	4577.5	5042	5154	5436	5625	5708	5993	6073	6180	6228.7	6228.8	6684	7798.4	8044.2	8868.8	8594.2	7002	9472	9720	9782.3	9805.4
العمالة في المشاريع الأجنبية	-	1640	1312	2090	4777	2550	6070	6378	5902	5975	4609	11696	12188	8773	6731	15540	18322	21602	23173	23221	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- www. World Bank. data and research
- Office nationale des statistiques, statistiques sur l’économie Algérienne, période 1990-2002.
  Banque d’Algérie, l’évolution économique et monétaire de l’Algérie, rapports de 2001.